معمول فيها وبين الملازمة بان الفعل عامل غير معمول فيه وكذا هذا باب عند ق
في معموله مما ذكر الشارح في رسم هذا اذا ادعي انه وكذا دليل عليه ولا يصح هذا انه كما ادعى
البعد فيما هو الاصح كلام الحصر على حسب ظاهره من غير احتياج الى تكليف ملا التقرير
ولهذا لا دليل عليه وكان الحال والنيابة على الاز مدا المذكور مجاز يحتاج الى قرينة وفي
قرينة في كلام الحصر لتشارك البعد ولقائل انه لا يصح ملانه ما يبين به الملازمة بين النيابة عن
الفعل وكونها عاملا غير معمول فيها من ان الفعل كذلك اي عاملا غير معمول فيه باطل
اذ الفعل عامل ومعمول فيه كما في قولك لم اضرب زيدا لانه الطلوع في الفعل ولم يقيد بعامل
مخصوص سلمنا ان الفعل عامل غير معمول فيه بناء على ان المراد كونه معمولا لعامل
مخصوص بعينه العاملية او المعمولية فلا نسلم ان النيابة عن الفعل تستلزم مما ثلة
الغائب للمنوب عنه من كل وجه وليس كذلك **والله اعلم وحاصل**
كلام ان الحصر يعبر بالملزوم والملزوم وارد اللازم **وقوله** ولم يرد ان الشبه
في النيابة عن الفعل انه نيب ثم تنبه على التمني كما قيل وان الكلام من نحو ليت العجم التمني
فنكون اسم فعل فاراد الشيخ ان يرجع هذا النوع اي مجيء عن هذا الشبه الذي
هو العمل من غير تاثير بالنيابة فوجه الشبه هو العمل من غير تاثير لا النيابة لان الحرف
لم ينوجد فيه نيابة **والله اعلم قوله** وكافتقار اصلا فان في
حقيقته ان يكون الاسم مفتقرا الى جملة على سبيل اللزوم كافتقار الذي ونحوه
من الموصولات في زاده الشرح واذ واذا وحيث قال حفيدكم **فان قلت**
ان اذ واذا اصلا ان الاضافة مع بنائهما والقياس يقتضي اعرابهما كما اعربت
اي مع لزومها الاضافة **قلت** اضافتهما الى الاضافة في غيرها ظاهرة لان
الى الجمل في تقدير اسم نعت وكانهما غير مضافين فقد بنيا **واحترز بقوله** اصلا
من النكرة الموصوفة بالجملة نحو رجل يقول الحق محمود ونحو قولك مررت برجل يحكي

اي ظاهر وما الجمل بعد النكرة اوصاف **ومعد** افتقار اصلا موقع في كلامه مانص عليه
فقال ابن مجعد من اهل مشايخ الشيخ السنوسي احترز الحصر بقوله وكافتقار اصلا
من قوله مثلا افتقار اصلا فان حقيقته افتقار ان بعير الا بغير اصلا فلعل افتقار مفتقر الى
الغير باصالة اي في خصوص هذا التركيب اذ صح في غير هذا المساق ان تقول نحو الى الشد
ذو افتقار ونحو ذلك **فتمثيل ابن ولي** زاد في العاجية الشيد الى
معالي **ومثله** في شرحه بالاسماء قبل التركيب وكاوايل السور فانها مبنية لشبهها
بالحروف المهملة في انها لا عاملة ولا معمولة وزاد فيه في العمدة هو النيابة عن الفعل
في نوعيه واحد ومتعدد تعلق بعامل **واما** ابن مشاط في بعض تعاليقه فجمعهما وادا
بتفاوت نحو الاستعمال فقال في الجامع والاستعمال الكون عاملا غير معمول كاسماء الله
الفعل او لا عاملا ولا معمولا كجم او مفتقرا بالاضافة الى جملة كالذي والتي **وكذا قال**
في شرح التسهيل وزاد ايضا شبه الحرف في الجمود اي في لزوم حالة واحدة والتغير عنها
مثل على التشبيه اذ لكان اسما يتيق لشبهها بالحرف في الجمود وعلى الحركة تعويضا
للكلمة لانه اسم على حرف واحد وخص بالفتحة طلبا للخفة كذلك فاء اشبه الحرف
في الجمود ولزوم بعضه الضم والظرفية في الماضي وبني على الحركة للالتقاء الساكنين وخص
بالضمة حملا على قبل وبعد اي حملا على ما لا تنوين لان الضمة في اعرابه او لانها اقوى الحركات
الثانية ومن الجمع التعليل شارح الجرومية مانصه **فقال** ابن
عصفور المبني من الاسماء ما اشبه الحرف او تضمن معناه او وقع موقع او ضارع
ما وقع موقع المبني او اضيف الى مبني او خرج عن نظائره فالذي يشبه الحرف المضمرات
والموصولات لان المضمر يفتقر الى مفسر والموصول يفتقر الى صلة كما ان الحرف
يفتقر الى غيره **والذي** تضمن معناه اسماء الشرط فانها تضمنت معنى ان واسماء
الاستفهام تضمنت معنى الهمزة **والذي** وقع موقع المبني كالمناديات المعرفات الفعل